

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب سؤال

هبوط الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها

وانعكاسات ذلك على الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٣م

السؤال: هوت الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها في فترة قصيرة فخرست أكثر من ٣٠٪ من قيمتها خلال أقل من شهرين وخسرت أكثر من ٤٥٪ من قيمتها منذ بداية العام الجاري. وتضاعف التضخم إلى نحو ٢١٪ وارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ. علما بأنها في تحاٍ مستمر منذ عام ٢٠١٣. فما أسباب ذلك؟ وكيف تعالج هذه الأزمة ويتوقف الانخفاض؟ وما انعكاساتها على انتخابات عام ٢٠٢٣م؟

الجواب: لمعرفة أسباب ذلك وتداعياته نستعرض الأمور التالية:

١- نعم لقد خسرت العملة من قيمتها نحو ٤٥٪! مقابل الدولار منذ بداية العام ونحو ٣٠٪ منذ نهاية شهر تشرين الأول. وكل ذلك بسبب ارتفاع المديونية واستحقاق الديون العاجلة والعجز عن دفع الدين المستحق عند حلول الأجل، فلهذه الأمور دور مهم في انخفاض قيمة العملة. فالمديونية الخارجية حسبما أعلنت وزارة المالية التركية بتاريخ ٣١/٣/٢٠٢١ بلغت نحو ٤٤٨,٤ مليار دولار، وأن أصل الدين هو ٢٦٢,١ مليار دولار، وقد تضاعف بالربا بجانب دفع التأمينات على الديون. وبلغت الديون العاجلة التي يتطلب على تركيا أدائها خلال عام واحد نحو ١٦٨,٧ مليار دولار. ولدفع الديون تحتاج إلى الاستدانة من جهات أخرى وهكذا تبقى تدور في دوامة دفع الديون. ويظهر أن هناك عجزاً عن دفع هذه الديون العاجلة، وهي تدفع بالعملات الأجنبية الصعبة كما هو معلوم. فجدولة دفع الديون تضغط على الاقتصاد التركي. فارتفع العجز في الدفع في شهر تشرين الأول الماضي من ٣,٧ مليار دولار إلى ١٢ مليار دولار في شهر تشرين الثاني الماضي. ومن المنتظر أن يكون العجز في شهر كانون الأول الجاري نحو ١٠,٤ مليار دولار. ويتوقع أن يكون العجز حتى أشهر الصيف القادمة بمعدل ٩ مليارات دولار شهرياً، وذلك حسب توقعات بعض الاقتصاديين الأتراك العاملين في البنوك. وحاول أردوغان أن يلقي اللوم على جهات مجهولة تشتري العملات الأجنبية وتسحبها من الأسواق فلا تصل إلى البنك المركزي. فقد ("كلف أردوغان مجلس الرقابة الحكومي بتحديد المؤسسات التي اشترت كميات كبيرة من العملات الأجنبية وتحديد ما إذا كان قد حدث أي تلاعب". وقال "إن بلادنا تخوض حرب الاستقلال الاقتصادية ولن تخضع للضغوط من أجل تغيير المسار. نشهد التلاعب حول سعر الصرف وأسعار الفائدة وارتفاع الأسعار من قبل أولئك الذين يريدون إخراج تركيا من المعادلة"... الشرق الأوسط ٢٧/١١/٢٠٢١) وهذا الكلام كله محاولة تهرب من المسؤولية وتغطية على الحقيقة، فالعجز حقيقي، وقد فُتح الباب على مصراعيه لجهات مختلفة للاستدانة الخارجية وبالربا، سواء أكانت تلك الجهات هي الدولة أم الشركات أم الأفراد بواسطة بطاقات الائتمان. والديون تؤدي بالعملات الأجنبية، وكل ذلك يسبب أزمة حقيقية، فتتخفف العملة والفقير يزداد. والبنوك والمؤسسات المالية الدائنة ستمتلى خزائنها، كما أن دولها، وخاصة الاستعمارية منها، سوف تزيد من تدخلها في شؤون البلاد وتفرض المزيد من هيمنتها عليها.

٢- ومن جراء ذلك ارتفعت الأسعار بشكل لافت للنظر. فقد أعلنت هيئة الإحصاء التركية يوم ٣/١٢/٢٠٢١ (أن معدل التضخم في البلاد على أساس سنوي بلغ ٢١,٣١٪ خلال شهر تشرين الثاني"... الأناضول ٣/١٢/٢٠٢١) وهذا يؤدي إلى

الانكماش الاقتصادي، وهذه النسبة أعلى بأربع مرات من الهدف الذي حددته حكومة أردوغان، ما يجعل كلفة المعيشة باهظة الثمن على الكثير من العائلات، وعدم قدرة الكثير من الناس على سداد ديونهم. فقد أعلنت رئاسة الميزانية والاستراتيجية لرئاسة الجمهورية التركية في تقرير أصدرته يوم ٢٠٢١/١٢/٢ (أن عدد غير القادرين على سداد ديونهم الربوية من المستهلكين ارتفع هذه السنة إلى ١٢٧,٢٪ عن السنة الماضية. علما أن عدد الذين يستعملون بطاقة الائتمان أو الإقراض بالربا في تركيا أي الذين يستدينون بالربا نحو ٣٥ مليون شخص. فقد صرح وزير الخزانة والمالية لطفى ألوان "أن عدد الذين يستعملون بطاقات الإقراض يبلغ ٣٤ مليوناً و١١٩ ألفاً و٢٥٠ شخصا. وعليهم ديون تبلغ ٨٧٤ ملياراً و٣٠٠ مليون ليرة تركية" .. بي بي سي ترك ٢٠٢١/٩/١٤)

٣- والدولة ورئيسها ومؤسساتها يشجعون الناس على الاستهلاك حتى يحدث نمو في الاقتصاد، وهذا يدعوهم إلى الاستقراض ولا يكون إلا بالربا الضار المحرم، ولا يغير من ذلك أن يخفض البنك المركزي بناء على طلب أردوغان القيمة الربوية من ٢٤٪ إلى ١٩٪ ثم نزلت خلال الأشهر الأخيرة إلى ١٥٪. وقد حاول الرئيس بذلك أن يستغل مشاعر المسلمين بقوله أمام مجموعة حزبه البرلمانية يوم ٢٠٢١/١١/١٧: ("إن الربا هو السبب والتضخم هو نتيجة، ولهذا سوف نحارب التضخم وسوف لا نجعل الربا يسحق شعبنا...")، فليس هناك فرق في الربا بين أن يكون ٢٤٪ أو أن يكون ١٩٪ أو أن يكون ١٥٪ فالربا قليله وكثيره حرام، ومن يأكله ويشرعه أكله ويشجعه فقد أذن بحرب من الله ورسوله. وقد ورط أغلبية الناس بالربا على مدى ١٩ عاما من حكمه وحكم حزبه منذ عام ٢٠٠٢، على أساس أنه إسلامي! فشجع القروض وهي بالربا حتى تتحرك عجلة الاقتصاد ويزيد النمو الذي يعني زيادة في حركة السوق من بيع وشراء واستثمار وتقليل من البطالة. ولكن كل ذلك انقلب على أهل تركيا عندما أقبلوا على الاستهلاك بواسطة الاستدانة الربوية. وقد ازداد فقرهم وبؤسهم، وأصحاب رؤوس الأموال ازداد غناهم وثراؤهم، وبدأ الناس يتدمرون وبدأت الأصوات ترتفع في وجهه، وبدأت شعبيته تنخفض إلى مستويات متدنية، والانتخابات الرئاسية على الأبواب حيث من المقرر أنها ستجري يوم ٢٠٢٣/٦/١٨. إن النظام الديمقراطي العلماني الرأسمالي المطبق حالياً في تركيا هو الدافع الأساس لانتشار الربا لأنه من ركائز هذا النظام.

٤- وقد عزل الرئيس محافظ البنك المركزي السابق ناجي أقبال يوم ٢٠٢١/٣/١٩ الذي كان يدافع عن سياسة الفائدة المرتفعة وعين مكانه قاجي أوغلو لتكون مهمته خفض الفائدة الربوية والعمل على استعادة استقرار الأسعار مع الاستمرار في حيوية الاقتصاد قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. وقال محافظ البنك المركزي التركي شهاب قاجي أوغلو ("إن الهدف من تدخل البنك المركزي في أسواق العملات هو القضاء على التذبذب الحاصل في السوق. وإن التأثيرات المتراكمة من موقفنا من السياسة النقدية الراهنة سنلحظه في النصف الأول من عام ٢٠٢٢" ... الأناضول ٢٠٢١/١٢/٢) وعزل أردوغان وزير الخزانة والمالية لطفى ألوان وعين مكانه نور الدين نباتي وأعلن عن ذلك في الجريدة الرسمية التركية يوم ٢٠٢١/١٢/٢. علما أنه قد عينه قبل سنة واحدة بعدما عزل صهره بيرات ألبيرق يوم ٢٠٢٠/١١/٠٩. ويشير ذلك إلى اضطراب في السير وتخبط في السياسة وطرح الحلول، ومحاولة لتعليق الفشل على أشخاص آخرين قد عيّنهم.

٥- إن أردوغان ما زال يخدم سياسات أمريكا في المنطقة ويحقق مصالحها، فهو سائر في فلحها بالتمام. ومقابل ذلك تعمل على دعمه بأشكال مختلفة. ولهذا نشرت الشركات الدولية للتصنيف الائتماني وهي شركات أمريكية، نشرت تقاريرها الإيجابية لحساب أردوغان. فقد نشرت وكالة ستاندر آند بورز الأمريكية للتصنيف الائتماني يوم ٢٠٢١/١٢/١ توقعاتها بشأن نمو الاقتصاد التركي (فرغت توقعاتها لنمو الاقتصاد التركي خلال العام الجاري بمقدار ١,٢ نقطة إلى ٩,٨٪ في حين زادت توقعاتها للنمو في العام ٢٠٢٢ بمقدار ٠,٤ نقطة إلى ٣,٧٪. وكانت قد نشرت توقعاتها في شهر أيلول الماضي لنمو الاقتصاد التركي لعام ٢٠٢١ بنسبة ٨,٦٪... الأناضول ٢٠٢١/١٢/١)، وتلتها وكالة فيتش الأمريكية للتصنيف الائتماني يوم ٢٠٢١/١٢/٢ حيث نشرت بيانا

استعرضت خلاله تقييمات بخصوص الاقتصاد التركي بشكل إيجابي. فذكر بيانها أنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد تركيا هذا العام بنسبة ١٠,٥٪ بدلا من ٩,٢٪ الذي كانت الوكالة قد أعلنت عنه في أيلول الماضي. كما رفعت توقعاتها لنمو الاقتصاد التركي خلال العام ٢٠٢٢ من ٣,٥٪ إلى ٣,٦٪. وأبقت على تصنيفها الائتماني لتركيا عند (بي بي -). وأشار بيان الوكالة إلى (أن نمو الاقتصاد لتركيا قوي مقارنة بأقرانها، لكن نصيب الفرد من الدخل يتجه نحو الانخفاض منذ عام ٢٠١٣ من حيث القيمة الدولارية" ... الأناضول ٢٠٢١/١٢/٣)، وأبقت وكالة موديز الأمريكية للتصنيف الائتماني الدولية يوم ٢٠٢١/١٢/٣ تصنيفها عند درجة بي ٢ مع نظرة مستقبلية سلبية، وأشارت الوكالة (إلى أن مخاطر الضعف الخارجية الرئيسية لتركيا قد انخفضت بسبب عجز الحساب الجاري، ما يدعم إعادة الهيكلة التدريجية لاحتياطات النقد الأجنبي على أساس إجمالي وصافٍ، بغض النظر عن الضعف الحالي بالعملة المحلية الليرة... وأن تركيا تتمتع باقتصاد كبير ومتنوع، وأنه من المتوقع أن ينمو اقتصاد البلاد بنسبة ١١٪ هذا العام ونسبة ٤٪ خلال العام ٢٠٢٢ "وكانت الوكالة قد توقعت في تقريرها الذي نشرته في تشرين الثاني المنصرم أن ينمو الاقتصاد التركي بنسبة ٩,٢٪ هذا العام" ... الأناضول ٢٠٢١/١٢/٤). فهذه التقارير لشركات التصنيف الأمريكية الدولية تعتبر دعما لأردوغان. فيعني أن أمريكا تريد له النجاح في الانتخابات القادمة وهو يقدم لها الخدمات ولا يظهر بديل قوي له في الساحة حتى الآن.

٦- ويحاول الرئيس التركي دعم الاقتصاد والمحافظة على قيمة العملة بجلب الاستثمارات الخارجية والبحث عن استثمارات تركية في الخارج وهو يتجه الآن نحو دول الخليج. ولهذا غازل الإمارات التي طالما تراشق معها. فقد وصل ولي عهد الإمارات محمد بن زايد إلى تركيا يوم ٢٤/١١/٢٠٢١ في زيارة رسمية بناء على دعوة من الرئيس التركي أردوغان. علما أنهما قد أجريا اتصالا هاتفيا يوم ٣١/٨/٢٠٢١ بحثا خلاله العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية. وعقبها أشار وزير خارجية تركيا مولود جاويش أوغلو إلى أن أجواء إيجابية تحيم على العلاقات التركية الإماراتية في الآونة الأخيرة. وفي هذه الزيارة وقعت تركيا والإمارات ١٠ اتفاقيات في مختلف المجالات بحضور أردوغان وابن زايد. وعقب ذلك كتب ابن زايد على حسابه في موقع تويتر: "التقيت اليوم في أنقرة الرئيس التركي أردوغان وأجريننا مباحثات مثمرة. إن المباحثات تركزت حول فرص تعزيز علاقاتنا الاقتصادية"، بينما قال رئيس مجلس إدارة شركة أبو ظبي التنموية القابضة محمد حسن السويدي: ("إن الإمارات قررت تخصيص ١٠ مليارات دولار من أجل الاستثمار في تركيا". وأعلن وزير الخارجية التركي أنه سيقوم بزيارة إلى أبو ظبي الشهر القادم... الأناضول ٢٤/١١/٢٠٢١) وعقب ذلك ارتفعت الليرة التركية قليلا مقابل الدولار، ثم عاودت الهبوط. ومنذ عام ونيف وأردوغان يعمل على المصالحة مع الأنظمة التي تخاصم معها في المنطقة؛ لأن خصوماته ليست مبدئية وإنما تتعلق بالمصالح والسياسات المرتبطة بأمريكا التي يسير في فلكها. وقد طبعت الإمارات مع كيان يهود كما أن أردوغان مطبوع ومؤكد على التطبيع. فهما وغيرهما من أنظمة المنطقة متآمرون على فلسطين وصامتون عن اغتصاب يهود لها.

٧- وقد توجه الرئيس التركي يوم ٦/١٢/٢٠٢١ إلى قطر، وإن كانت الزيارة تأتي بدعوة من أمير قطر للمشاركة في الاجتماع السابع للجنة الاستراتيجية العليا بين البلدين. وقال أردوغان في مؤتمر صحفي قبل توجهه إلى قطر: ("إن حجم المشاريع التي ينفذها رجال الأعمال الأتراك في قطر يبلغ نحو ١٥ مليار دولار". وقال: "إن البلدين عززا شراكتهم على أساس الربح المتبادل في العديد من المجالات من الاقتصاد إلى الدفاع، ومن التجارة إلى الاستثمار" وقال: "سنواصل تطوير علاقتنا مع أشقائنا في الخليج دون تمييز في إطار مصالحنا المشتركة والاحترام المتبادل" ... الأناضول ٦/١٢/٢٠٢١) وقال وزير خارجية قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في مؤتمر صحفي مع نظيره التركي مولود جاويش أوغلو ("إنه من المنتظر توقيع ١٢ اتفاقية بين تركيا وقطر خلال اجتماع الدورة السابعة للجنة الاستراتيجية" قبيل زيارة أردوغان للدوحة... الأناضول ٦/١٢/٢٠٢١). ثم تم توقيع ١٤ اتفاقية تعاون بين قطر وتركيا: (قطر وتركيا توقعان ١٤ اتفاقية وأردوغان يؤكد حرص أنقرة على التعاون مع دول الخليج... وانعقدت أعمال الدورة السابعة

برئاسة أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والرئيس أردوغان الذي يزور العاصمة القطرية الدوحة. ووقع الجانبان ١٤ اتفاقية تعاون في مجالات مختلفة كالاقتصاد والاستثمار والصناعة والدفاع والأمن والأوقاف والإعلام والثقافة والرياضة... الجزيرة+ الأناضول (٢٠٢١/١٢/٧) فهذه محاولات من أردوغان لدعم الاقتصاد التركي ومحاولة لمنع تهاوي الليرة التركية.

٨- وليس من المحتمل وقف انهيار العملة قريباً، فقد جرت وتجري محاولات لوقف انهيارها، ولكن دون جدوى لأن الأساس الذي تقوم عليه هذه المحاولات فاسد وباطل. وقد انهارت الليرة في السابق إلى مستوى مليون و٧٩٧ ألف ليرة في نهاية عام ٢٠٠٤ فأتخذ قرار بإزالة ستة أصفار ابتداء من ٢٠٠٥/١/١ فأصبح الدولار يساوي ١,٧٩ ليرة، ولم يستقر طويلاً. فمنذ عام ٢٠١٣ بدأت قيمة الليرة تسقط، وتتسارع في السقوط. وتهاوي الليرة له علاقة بتدري وضع الاقتصاد التركي. فأسباب تدري وضع الاقتصاد التركي ترجع أساساً إلى الأسس القائم عليها والسياسات التي تطبق بناء على ذلك، فإذا لم تعالج هذه الأسس فسيتبقى الناس يصطلون بنار هذا النظام القائم عليه الاقتصاد ويشقون. فهو قائم على الأسس الرأسمالية الباطلة. وقد اعتمد على زيادة الإنتاج والنمو وتشجيع الاستهلاك، وفي سبيل ذلك فتح أردوغان ونظامه العلماني باب الاستدانة وأخذ القروض الربوية مع أنه محرم حرمة شديدة في الإسلام. وفتح باب الاستثمارات الأجنبية بحيث تقوم هذه الشركات بإنشاء المشاريع العامة مثل بناء الجسور والطرق والأنفاق والمترو والمطارات وتقوم هذه الشركات الخاصة، ومنها الشركات الأجنبية، تقوم هي بتحصيل الأموال من عامة الناس، وتحصد الأرباح منهم. علماً أن هذه من المرافق العامة الواجب على الدولة توفيرها مجاناً للناس كافة كما يأمر الإسلام. وحل المشكلة الاقتصادية يكمن في توزيع الأموال العامة والمنافع على جميع أفراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع بها. ويجب أن يضمن إشباع جميع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع فرداً فرداً إشباعاً كلياً وأن يضمن تمكين كل فرد منهم من إشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى كما نصت على ذلك مواد الدستور الإسلامي المستنبطة من الكتاب والسنة. وفي الوقت نفسه يجب فك ربط الليرة التركية بالدولار، وأن يجعل أساسها الذهب والفضة وفق الأحكام الشرعية. كما أن ربط الاقتصاد بالخارج وبالديون أمر خطر ومهلك وخاصة عندما يكون بالربا. وقد توعد الله المتعاملين بالربا بحرب منه سبحانه ومن رسوله ﷺ، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾. وقد بشر سبحانه وتعالى من يتبع هداه بالسعادة، ومن يعرض عن الهدى بالشقاوة فقال: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾. وفي الختام ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

السابع من جمادى الأولى ١٤٤٣ هـ

٢٠٢١/١٢/١١ م